الأمم المتحدة

S/AC.49/2017/112

مجلس الأمن

Distr.: General
06 November 2017
Arabic
Original: Spanish

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية غينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتتشرف بأن ترفق طيه التقريرَ الأولي لجمهورية غينيا الاستوائية عن تنفيذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) على الصعيد الوطني (انظر المرفق).

240118 220118 18-00407 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

تقرير غينيا الاستوائية عن تنفيذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)

أبلغت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون جميع الإدارات الوزارية والدوائر المختصة في مؤسسات البلد بالآثار القانونية والاقتصادية والسياسية المترتبة في البلد من جراء القرارات الواردة في القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

وتؤكد حكومة جمهورية غينيا الاستوائية من جديد رفضها لاستخدام أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والنووية وبالتالي لا يوجد أمامها خيار سوى إدانة عمليات إطلاق القذائف التسيارية، التي تعتبر أنها تشكل خطرا يهدد السلام والاستقرار العالميين.

وفي أعقاب تجربتي القذائف التسيارية اللتين أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، اتخذت حكومة جمهورية غينيا الاستوائية التدابير التالية لضمان التنفيذ المتواصل والكامل للجزاءات والقيود المفروضة بموجب القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٧:

١ - أكدت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون من جديد لسفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مالابو أن الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة السلام والأمن العالميين غير مقبولة وأنه لا بد من استئناف الحوار والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل نزع فتيل التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

٢ - صدرت تعليمات لمؤسسات الدولة، والإدارات الحكومية، وأجهزة وقوات أمن الدولة، والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، والسلطات البحرية، والمؤسسات المالية، والمؤسسات العامة والخاصة وغيرها من المؤسسات بضرورة امتثالها للجزاءات والقيود المفروضة على الأشخاص والأنشطة والمؤسسات والسلع (الأسلحة والفحم والرصاص والحديد والأغذية البحرية) والأصول والتكنولوجيا والسفن والطائرات، ولا سيما تلك المدرجة في مرفقي القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) ومرفقات القرارات السابقة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣ - تجري حكومة غينيا الاستوائية تقييماً لنطاق وجود الأشخاص والشركات التابعين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في غينيا الاستوائية، إن وجدوا، ولأنشطتهم التجارية والمالية والتعاونية وغيرها من الأنشطة، وستتصل بفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) لكفالة الامتثال التام للقرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

٤ - تقيم حكومة غينيا الاستوائية علاقات دبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ أوائل السبعينات، قبل فترة طويلة من نشأة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وتعمل سفارة جمهورية غينيا الاستوائية في جمهورية الصين الشعبية في الوقت نفسه كسفارة لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وبالتالي، لا يوجد لدى غينيا الاستوائية موظفون دبلوماسيون دائمون موجودون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقوم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بفحص أنشطة سفارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعتمدة في مالابو، بغية التأكد من

امتثالها امتثالا صارما لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، مع التركيز على استخدام الحسابات المصرفية وعددها.

٥ - أصدرت حكومة غينيا الاستوائية أمرا بإعادة تقييم أي مشاريع للتعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لكفالة امتثالها جميعا للقرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

٦ - ستقوم وزارة العمل والضمان الاجتماعي بدراسة جميع أذون العمل المقدمة لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لتحديد مدى وجودهم في غينيا الاستوائية ولاتخاذ التدابير المناسبة وفقا للقرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

٧ - سيتم إبلاغ الشركات الوطنية أو الأجنبية العاملة في غينيا الاستوائية، التي يشتبه في أن لها علاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بأن الحكومة تود منها إيقاف أنشطتها ريثما تصدر قرارات في هذا الشأن.

٨ - تمشياً مع القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، أبلغت حكومةُ جمهورية غينيا الاستوائية سفارةَ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مالابو، في مذكرة شفوية مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بضرورة قيام الشركات التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف جميع أنشطتها التجارية والقيام على وجه السرعة بإعادة جميع مواطني ذلك البلد إلى وطنهم، في حين تنظر الحكومة في اتخاذ ترتيبات وتدابير أخرى في هذا الصدد.